أسباب التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة(2011 ــ2019م)

د/ يوسف فرج الأصفر[1] د/ مخلوف مفتاح محمد[2]

المستخلص:

تناولت هذه الدراسة أسباب التضخم في الاقتصاد الليبي بالفترة (2011 ـ 2019م). كما استخدمت المنهج الوصفي، واعتمدت على البيانات من المصادر الرسمية وبخاصة النشرة الاقتصادية للمصرف المركزي الليبي. وقد توصلت الدراسة إلى أن ظاهرة التضخم الحالية في الاقتصاد الليبي ترتبط بشكل كبير بسعر الصرف، فالعامل الأول المسبب في ارتفاع الأسعار خلال هذه الفترة هو انخفاض قيمة العملة الليبية، ويأتي ذلك من الاعتماد الكبير على الواردات التي بالطبع ترتفع أسعارها كلما انخفضت قيمة الدينار الليبي. وأوصت هذه الدراسة بضرورة ترشيد سياسات الإنفاق العام، وضبط نمو مستوى عرض النقود كون هذه العوامل تؤثر في الأسعار في الاقتصاد الليبي.

الكلمات المفتاحية: (التضخم ـ الاقتصاد الليبي ـ سعر الصرف)

المقدمـــــة:ـ

يقصد بالتضخم الارتفاع في أسعار السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة عادة تكون سنة واحدة، ويتصف هذا الارتفاع بالاستمرارية والشمول بحيث يشمل كل السلع والخدمات تقريبا، والزيادة تكون ظاهرة مستمرة لسنة أو أكثر ولأسباب اقتصادية كلية. وهو ظاهرة اقتصادية تصيب اقتصاديات الدول على اختلاف تطورها الاقتصادي. والتضخم ظاهرة ضارة بالمواطن فهو يخفض من قيمة دخله خاصة إذا كان هذا الدخل محدود، ويخفض من قيمة مدخراته، وأيضا محبطا لقرارات المستثمرين، بل أن أثاره السلبية تنعكس على أداء الاقتصاد عموما، إذ يترتب عن التضخم اختلال في كل من الإنتاج والطلب على السلع والخدمات، واختلال في توزيع الدخل، وكذلك، الميزان التجاري ومن ثم ميزان المدفوعات. لذلك، يعد استقرار الأسعار أحد الأهداف الاقتصادية ــ إن لم يكن أولها ـ لأي مجتمع. ومما سبق تناولت هذه الدراسة أسباب التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2011ـ2019)

المشكلة البحثية: يتعرض الاقتصاد الليبي في الوقت الراهن إلى الارتفاع في الأسعار، بدأ هذا الارتفاع في سنة 2011م كنتيجة للظروف التي تولدت عن أحداث فبراير. ففي هذه السنة(2011) ارتفع مؤشر أسعار المستهلكين بنحو 16% عن المتوسط السنوي لعام 2010مـ وبالرغم من انخفاض مؤشر الأسعار في السنة التالية 2012م إلى حوالي6%، وإلى نحو 2.6% في سنة 2013، فقد أخذ يرتفع وبشكل كبير في سنة 2014م، عندما تطور الصراع السياسي ليتحول إلى صراع مسلح بين الأطراف المتصارعة على السلطة. فنتيجة

[1] أستاذ مشارك، كلية التجارة ــ ترهونة. قسم الاقتصاد.
[2] أستاذ مشارك، كلية الدراسات العليا ــ ترهونة. قسم الاقتصاد.

لهذا التطور وما ترتب عنه من تدهور في الوضع الأمني وكذلك، في الاقتصادي، أخذت الأسعار تتزايد بشكل كبير بحيث تضاعفت أسعار اغلب السلع بين العامين 2014 و2019، وأصبح الاقتصاد الليبي يعيش في أزمة تضخم لمسها كل مواطن. وعليه، تتخلص المشكلة البحثية في التساؤل الأتي: ما هو السبب الأساسي لهذه الموجة التضخمية التي حدثت في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2011م ـ 2019م)؟

فرضية الدراسة:

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها: أن الانخفاض المستمر في قيمة الدينار الليبي مقابل العملات الأجنبية هو السبب الأساسي في موجة التضخم الحالية.

هدف الدراسة:يتمثل هدف الدراسة في تشخيص الأسباب الرئيسية التي تقف وراء الارتفاع المستمر في الأسعار بليبيا في ظل الظروف الحالية.

الحدود الزمنية والمكانية:

الاقتصاد الليبي خلال الفترة من سنة 2011 وحتى سنة 2019 م.

منهجية الدراسة:

تقوم المنهجية في هذه الدراسة على المنهج الوصفي، إذ سوف يتم استعراض وتحليل البيانات المجمعة عن ظاهرة التضخم خلال سنوات الأزمة2011 ــ2019 م. اعتمدت الدراسة على البيانات الرسمية وخاصة النشرة الاقتصادية التي يصدرها المصرف المركزي.ونشير إلى أنه تم تجنب التحليل القياسي بسبب قصر فترة هذه الدراسة، فعادة ما تكون الفترة القصيرة تسبب عدم دقة التحليل القياسي.

أجزاء الدراسة:

تتكون الدراسة من أربعة أقسام بما في ذلك المقدمة: يحتوي القسم الثاني على الدراسات السابقة والإطار النظري، ويتضمن القسم الثالث دراسة تحليلية لتطور معدل الأسعار خلال الفترة المستهدفة، أما القسم الرابع، يتضمن ما تم التوصل إليه من نتائج وما يترتب عنها من توصيات.

الدراسات السابقة والإطار النظري

الدراسات السابقة: تزخر الأدبيات الاقتصادية بالدراسات التي تناولت ظاهرة التضخم من حيث أسبابها وطرق قياسها،ومدى أثرها علي المستهلك، والاقتصاد عموما. ومن بين هذه الدراسات التي تسنى للباحثين الإطلاع عليها مايلي:

ـ **دراسة** (M.SEMUDRA.TANEU.CHYE,1988)، تناولت الدراسة ظاهرة التضخم في الاقتصاد الماليزي خلال الفترة 1960 ــ 1986، وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة وهي أن التوسع النقدي كان عاملا مؤثرا في زيادة مستوى التضخم خلال الفترة قيد البحث.

ــ **دراسة** (الاقتصاد الليبي، بنغازي، صيف 1994) بعنوان: الاقتصاد الليبي دراسة متأنية والحلول اللازمة، خلال الفترة (1975 ــ 1995)

برزت في الاقتصاد الليبي على مدى عقدين من الزمن ـ الفترة ما بين 1975 و 1995 ـ جملة من المعضلات والمشاكل أصبح بعضها سمة مميزة للواقع الاقتصادي في ليبيا. وقد تطور بعضها الأخر حتى اكتسب صفة مزمنة وأصبح الطابع المتميز لأداء قطاعات الاقتصاد وأجهزته المختلفة. ومن أهم المشاكل ما يلي:

• الارتفاع المستمر في مستوى الأسعار.

• اتساع دائرة النشاط الاقتصادي غير المنظم (غير الرسمي) وهيمنة السوق الموازية (السوق السوداء) على الكثير من المعاملات التي تجرى في الاقتصاد الوطني.

• العجز في الميزانية للدولة والاعتماد على أسلوب التمويل بالعجز.

• تطور واستفحال الدين العام المحلي.

• تدني مستويات الدخول الحقيقية للمواطنين وتدهور مستويات المعيشة.

وللحد من مشكلة التضخم في الاقتصاد الليبي يكمن في إعادة هيكلة الاقتصاد وفق خطوات مدروسة وبرنامج زمني محدد، ووضع سياسات اقتصادية واضحة المعالم والأهداف، وإضفاء المصداقية والجدية على الجهود المبذولة نحو الإصلاح الاقتصادي، وإعادة الثقة لدى المواطن في المؤسسات المسئولة عن رسم وتنفيذ السياسات الاقتصادية، اللازمة لتصحيح المشاكل التي يواجهها الاقتصاد الوطني ولبرنامج العملي المقترح لتنفيذها. ومن ضمن هذه السياسات المطلوبة للخروج من الأزمة وهي السياسة النقدية. ولما كانت المحافظة علي استقرار الأسعار ، وقيمة الدينار الليبي من المهام الرئيسية للسياسة النقدية، فإن ما نلمسه الآن يعتبر مغايراً تماما لما ينبغي أن تكون عليه هذه السياسة. ونرى أن المصرف المركزي بمالي الخزانة، إن لم يكن تحث تأثيرها، بإتباع سياسة نقدية توسعية في الوقت الذي كان عليه أن يقف بحزم في وجه تلك الضغوط التي تمارس عليه. وفي فيما سبق اقترحت هذه الدراسة مجموعة من التوصيات وكان من أهمها الآتي:

1ـ ينبغي أن يتمتع المصرف المركزي بقدر كافي من الاستقلالية ليتمكن من ممارسة السياسة النقدية وفقا لما يراه مناسباً ـ كأعلى سلطة نقدية في البلاد ـ بحيث تحقق الأهداف الاقتصادية المرغوبة، ومنها المحافظة على استقرار الأسعار وعلى قيمة الدينار الليبي، وذلك كما ورد بمواد القانون رقم (1) لسنة 1993 بشان المصارف والنقد والائتمان.

2 ـ ينبغي ضبط التوسع النقدي بحيث لا يسمح لعرض النقود بأن ينمو إلا بمعدل يتناسب مع معدل نمو الناتج القومي الحقيقي.

ــ دراسة (DHANESHWAR GHURA,1995)، ناقشت الدراسة أثر السياسات الكلية وخاصة النقدية والمالية (كلا على حده) على ثلاثة متغيرات اقتصادية كلية(التضخم، معدل نمو الدخل النقدي، ومعدل نمو الدخل الحقيقي) في اقتصاد(33) دولة من دول إفريقيا جنوب الصحراء خلال الفترة 1970ــ1987. اعتمدت الدراسة على طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين مع الأخذ في الاعتبار عنصر الإبطاء الزمني. وتوصلت الدراسة إلى أن الاستقرار في معدل نمو المعروض النقدي الحالي والمبطئ هو العنصر المؤثر الرئيسي في عملية التضخم، ويأتي بعده نمو عجز الموازنة(السياسة المالية) في المرتبة الثانية.

ـ **دراسة** (لمجموعة من الخبراء الليبيين،2008)، حول بحث وتحليل أسباب ومصادر التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1980 ـ2007)، وقد توصلت إلى مجموعة من العوامل ساهمت في زيادة معدل التضخم، أهمها: زيادة حجم الإنفاق العام، وزيادة القروض والتسهيلات التي تمنحها المصارف المتخصصة، والصناديق المالية الأخرى. فهذه الزيادة أدت إلى زيادة حجم السيولة وعرض النقود بشكل اكبر من قدرة الاقتصاد. هذا، بالإضافة إلى فائض الطلب على السلع والخدمات. كما تفيد نتائج الدراسة أن التضخم في ليبيا يرجع في جزء منه إلى التضخم المستورد من الأسواق العالمية نتيجة اعتماد الاقتصاد الليبي على الواردات لسد العجز في المعروض الحقيقي المحلي من السلع والخدمات. قد اقترحت الدراسة بعض الإجراءات التي يمكن أن تخفف من النمو المتصاعد في الأسعار. من هذه الإجراءات: العمل على الحد من النمو المتزايد في عرض النقود، إذ ينبغي أن يتزايد عرض النقود بمعدل يتلاءم مع الزيادة في الناتج الإجمالي الحقيقي. والنظر في إمكانية رفع قيمة الدينار الليبي الذي فقد نحو 77% من قيمته خلال فترة الدراسة.

ـــ **دراسة** (الهيئة العامة للمعلومات، ليبيا، 2010)، عرضت الهيئة في هذه الدراسة تقريرا حول التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2003 ـــــ2008). وقد تضمن هذا التقرير جملة من النتائج من أهمها: أن هناك زيادة موجبة ومستمرة في الأسعار خلال الفترة المدروسة، وأن التضخم المستورد لا يساهم في هذه الزيادة إلا بقدر ضئيل ـــــ وهنا نلاحظ أن هذه الدراسة تناقض الدراسة السابقة والتي أوضحت أن التضخم المستورد يساهم في زيادة التضخم المحلي.ـــــ وأن الزيادة في مستوى الأسعار ترجع إلى التوسع في عرض النقود.

هذا. وأشتمل التقرير الذي عرضته الدراسة على جملة من التوصيات كان من أهمها: تصحيح الهيكل البنيوي في الاقتصاد الليبي، وكذلك، الاستخدام الفعال للواردات للتأثير على مستوى العرض الكلي لمواجهة فائض الطلب، كما أوصى التقرير بمراجعة سعر الصرف للدينار الليبي.

ـ **دراسة** (حول التضخم في ليبيا لصندوق النقد الدولي(2013)، لقد ربطت نتائج هذه الدراسة الموجات التضخمية في الاقتصاد الليبي بالعوامل النقدية وبالتوسع في الإنفاق الحكومي، وبسعر الصرف، حيث ترى الدراسة أن هذه العوامل هي المحددات الرئيسية لعملية التضخم في ليبيا. وكذلك، كانت فترة العقوبات الدولية (1983ـــ1999) من العوامل المهمة التي تسببت في ارتفاع الأسعار. فيما لم تفيد النتائج أن لفجوة الناتج تأثرا على مستوى الأسعار.

ـ **دراسة** (القيزاني،2014)، والتي توصل فيها الباحث باستخدام الأسلوب القياسي إلى أن العوامل الهيكلة هي المسبب الأول للتضخم في ليبيا خلال الفترة(1970ـــ2011 م)

الإطار النظري:التضخم:مفهومه، وطرق قياسه، وأنواعه:

يقصد بالتضخم الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية محددة، والتي عادة تكون سنة واحدة أو أكثر. ومن هذا المفهوم، يتضح أنه ليس كل ارتفاع في الأسعار يعد تضخما، فمفهوم التضخم يتصف بالاستمرارية والشمول بحيث يشمل كل السلع والخدمات تقريبا، والزيادة تكون ظاهرة مستمرة لسنة أو أكثر ولأسباب اقتصادية كلية.

وفي اقتصاد مفتوح على المبادلات الخارجية ليس معدل التضخم الداخلي بالضرورة هو الأهم، لكن مقارنة هذا المؤشر(التضخم) بمثيله في الاقتصاديات الشريكة هو الذي يفسر قابلية الاقتصاد الوطني للتنافس في السوق الدولية(مخلوف،97،2015).

وقياس التضخم، وهو نسبي ومعقد، يتم باستخدام مؤشرات الأسعار، وبخاصة مؤشر الأسعار للاستهلاك Consumer Price Index (CPI) الذي يسجل حركة التغير في مستوى أسعار بنود الإنفاق المختلفة للمستهلك خلال فترة زمنية معينة،ومؤشر أسعار الجملة، ومؤشر السعر الضمني(المخفض الضمنيIGD).فجميع هذه الطرق تهدف إلى تحديد حجم التغّير(الصاعد) في المستوى العام للأسعار(ب.برنييه و إ.سيمون،291،1989).

والشائع من بين هذه المقاييس، وعلى الرغم من أخطائها وعدم كفاءتها، هو الرقم القياسي للأسعار وذلك لسهولة احتسابه وانجازه في فترة قصيرة، كما أنه يعكس التغيرات التي تطرأ في مستوى معيشة أفراد المجتمع من سنة إلى أخرى عبر الزمن(العناني،61،1995).

هذا، وأن كان هناك من يرى(انظر في ذلك، مايكل ابدجمان،363،1992)أن الرقم القياسي لأسعار المستهلك ـــ ونتيجة لاقتصاره على سلع محددة ـــ قد يبالغ في التضخم، لذلك، فأن المكمش(المخفض) الضمني للناتج الإجمالي هو مقياسا مناسبا للتضخم.

والواقع هناك عدة أنواع من التضخم وهي ليست منفصلة عن بعضها البعض، بل هي مرتبطة ومتشابكة، فقد يتضمن نوع من التضخم نوعا أو أنواعا أخرى. كما أن حدوث أحد هذه الأنواع ربما يؤدي إلى حدوث الأنواع الأخرى. وأنواع التضخم هذه والتي سنقدم أهمها لاحقا تستند إلى عدة معايير: كمعيار القطاع الذي يحدث فيه التضخم، ومعيار درجة التشغيل في الاقتصاد، ومعيار درجة إشراف الدولة على الأسعار، ومعيار مصدر التضخم، ومعيار حدة التضخم.

أنواع التضخم طبقا لهذه المعايير هي: التضخم السلعي، والتضخم الرأسمالي، والتضخم الصريح، والتضخم المكبوت، والتضخم الكامن، والتضخم المحلي والتضخم المستورد، والتضخم الجامح، والتضخم المتقلب والتضخم المعتدل(حول هذه الأنواع والمعايير انظر، (خليفة عيسى،2011، 128). والتضخم له مضار على الأفراد وعلى الاقتصاد في المجمل. فبالرغم من الرؤى التي تقول بان التضخم المعتدل ينشط النمو الاقتصادي (كروين، ترجمة، محمد عزيز،32،1981)، إلا أن التضخم يظل ظاهرة ضارة بالمواطن فهو يخفض من قيمة دخله خاصة إذا كان هذا الدخل محدود، ويخفض من قيمة مدخراته، وهو،أي التضخم، عاملاً محبطا لقرارات المستثمرين، بل أن أثاره السلبية تنعكس على أداء الاقتصاد عموما، إذ يترتب عن التضخم الاختلال في كل من الإنتاج والطلب على السلع والخدمات، وتوزيع الدخل، وكذلك، اختلال الميزان التجاري ومن ثم عجز ميزان المدفوعات. لذلك، يعد استقرار الأسعار أحد الأهداف الاقتصادية ـــ إن لم يكن أولها ـ التي يسعى إلى تحقيقها أي مجتمع.

وأشتمل الفكر الاقتصادي على عدة تفسيرات لأسباب التضخم، فقد يكون التضخم ناتجا بسبب زيادة في الطلب الإجمالي بحيث يزيد عن العرض الكلي، وعندها فائض الطلب سيؤدي إلى الزيادة في الأسعار. وقد يكون

التضخم ناتجا من دفع العرض، أي التكاليف. فمؤيدي نظرية دفع التكاليف يرون أن مصدر التضخم يرجع إلى تنقلات دالة العرض الكلي.

ثم جاء التحليل النقدي الحديث، وأوضح أن التضخم ظاهرة نقدية، فهو يحدث حينما تنمو كمية النقود بمعدل يزيد عن معدل نمو الناتج القومي, وبهذا التفسير أصبح في الواقع التحليل النقدي أكثر قبولا كونه أكثر كفاءة من غيرة في تفسير ظاهرة التضخم.

الجانب التحليلي

مناقشة تطور مستوى الأسعار في هذه الدراسة ستتم من خلال الرقم القياسي لأسعار المستهلك والذي ــ كما هو معروف ــ يعبر عن حركة التغير في مستوى أسعار بنود الإنفاق المختلفة للمستهلك خلال فترة زمنية معينة. تتكون هذه البنود في الاقتصاد الليبي من(8) مجموعات سلعية وخدمية.لكل مجموعة من هذه المجموعات وزن نسبي معين. كما هو مبين بالجدول رقم(1) التالي، والشكل رقم(1) الذي يليه.

الجدول رقم (1) الأوزان النسبية للمجموعات السلعية والخدمية المكونة للرقم القياسي لتكاليف المعيشة بالاقتصاد الليبي.

رقم البند	اسم المجموعة السلعية	الوزن النسبي
1	المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	%36.6
2	الملابس والأقمشة والأحذية	7>3%
3	المسكن ومستلزماته	%23.3
4	أثاث المسكن	%5.9
5	العناية الصحي	%4.0
6	النقل والمواصلات	%11.2
7	التعليم والثقافة والتسلية	%6.4
8	سلع وخدمات	%5.3

المصدر:من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الهيئة العامة لتوثيق المعلوماتوالنشرة الاقتصادية للمركزي لعام 2014

شكل رقم (1) الأوزان النسبية

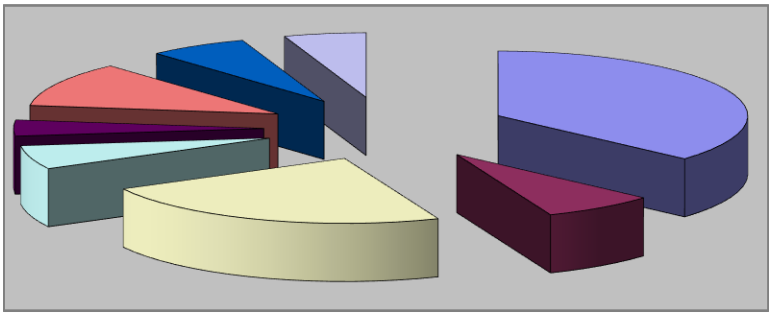

بعد هذا التوضيح، ينتقل الحديث عن الفترة المستهدفة بالتحليل وذلك بالاستعانة بالإحصائيات الواردة بالملحق رقم (1). حيث سجلت الأسعار في سنة 2011 ارتفاعا ملحوظا متأثرة بأحداث فبراير، حيث ارتفع مؤشر أسعار المستهلكين في هذه السنة بنحو 16% ، وإلى نحو22% سنة 2012م قياسا بالمتوسط السنوي لعام 2010م. وشمل هذا الارتفاع كافة المجموعات المكونة للرقم القياسي للأسعار. بعد هذه القفزة ظل مستوى الأسعار تقريبا مستقر حتى الربع الأخير من سنة 2014. وهي السنة التي ــ كما هو معلوم ــ تطور فيها الصراع السياسي ليتحول إلى صراع مسلح، وكذلك، التي بدأ فيها سعر الصرف الدينار الليبي في السوق الموازية يأخذا في الارتفاع المستمر. فقد ارتفع معدل التضخم بست نقاط (6.0%) في الربع الأخير قياسا بما كان عليه في الربع الأول من هذه السنة 2014 م. وأخذا الرقم القياسي (ومعدل تغيره) في الارتفاع بوتيرة متزايدة فارتفع من 7.6% في الربع الأول من سنة 2015م إلى نحو18% في الربع الأخير من هذه السنة، وبلغ نحو 30% في الربع الثالث من سنة (2016)، وان كان قد تراجع قليلا حيث بلغ نحو 25% في الربع الأخير من هذه السنة. ثم ارتفع معدل التضخم بأكثر من 28% في العام 2017 م مقارنة بالعام 2016 م وقد كان هذا الارتفاع متواصل في هذه السنة ففي حين بلغ في الربع الأول نحو 24% ارتفع في الربع الثالث إلى نحو 30% ، ونحو 25%. في الربع الرابع من هذه السنة، ويظل يتزايد في العام 2018م ولكن بمعدل متناقص، فسجل في المتوسط نحو 14% فقط. ولقد كان هذا التراجع واضحا خلال العام التالي 2019 م، حيث سجل معدل التضخم تراجعا كبيرا قياسا بما كان عليه في عام 2018م.

وفي المجمل، نجد أن مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك قد ارتفع بنحو 53% في سنة 2016م، وبحوالي 66% في سنة 2019 م /وذلك بالمقارنة بالربع الأول من سنة 2014م. وعند مقارنة الرقم القياسي العام للأسعار في نهاية الربع الأخير عام 2019 بما كان عليه في سنة 2010، نلحن أنه قد ارتفع بنحو109%. أي أن مستوى الأسعار قد زاد بأكبر من الضعف بين العامين 2010 و2019. وكان

هذا الارتفاع شاملا كل المجموعات السلعية الفرعية المكونة للرقم القياسي العام،بل كان قياسيا بالنسبة لمعظم هذه المجموعات الفرعية. فباستثناء السكن والمواصلات تراوحت نسبة الزيادة في الأرقام القياسية لبقية المجموعات السلعية المكونة للرقم القياسي بين 136 و250 بالمائة.

كما يوضح الشكل البياني رقم (2) معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2011-2019) حيث نلاحظ ارتفاع معدل التضخم في العام 2011م إلي 15.9% عندما كان 2.4% في 2010م ثم أخذ في الانخفاض في السنوات 2012-2014وعاود معدل التضخم في الارتفاع حتى وصل إلي 25.9% و 25.8% في عامي 2016و2017 على التوالي ثم انخفض إلي 13.6% عام 2018م إلا أنة انخفض بمعدل سالب في سنة 2019م حيث سجل هذا المعدل 7.9 .

شكل (2) معدل التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2011–2019)

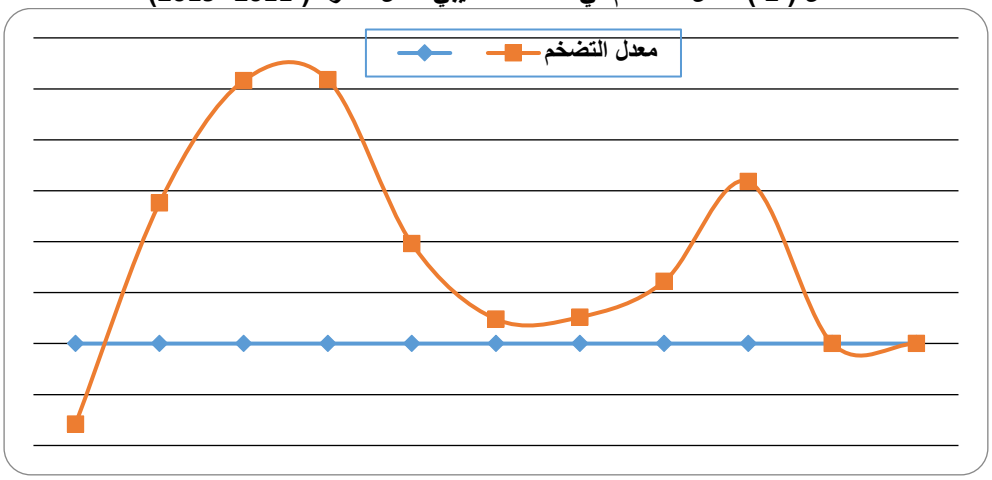

بعد هذا التوضيح لتسارع المستوى العام للأسعار خلال فترة هذه الدراسة لابد من البحث عن سبب(أو أسباب) هذا الارتفاع في الأسعار في هذه الفترة الوجيزة.من المنطقي، بل لابد وان ترتفع الأسعار في سنة2011، ففي هذه السنة ونتيجة لأحداث فبراير والتي تطورت إلى مواجهة مسلحة ليتدخل المجتمع الدولي ويصدر قانون حماية المدنيين ويتكفل حلف الناتو بهذه المهمة. وأثناء هذه الأحداث تدهور الوضع الأمني، والوضع الاقتصادي إذ توقف الإنتاج المحلي وكذلك، توقفت التجارة الخارجية وبالتالي تقلص المعروض السلعي في السوق المحلي فارتفعت الأسعار .وبعودة الوضع الاقتصادي إلى حالته الطبيعية تقريبا بعد الاستقرار السياسي النسبي في عامي 2012 و 2013م وبالرغم من التوسع في الإنفاق الحكومي، وأيضا التوسع في عرض النقود فأن معدل التضخم ـ وكما سبق التوضيح ـــ حقق معدلات مقبولة ، فبلغ نحو6.1% في عام 2012م، وسجل حوالي 2.6% في عام 2013م. ثم إلى 2,4% في سنة 2014م. ونذكر بأن سعر صرف الدينار مقابل الدولار في السوق الموازي من سنة 2012 وحتى منتصف 2014 كان اقل من دينارين لكل دولار أمريكي، حيث كان هناك عرض مناسب من العملة الصعبة متاح في السوق، بل أن البنك المركزي قام ببيع كميات كبيرة من الدولار للجمهور في سنة 2012م (وبالسعر الرسمي 1.31 تقريبا) لاستعادة السيولة النقدية في المصارف إلى وضعها الطبيعي حيث كانت قد شحت نسبيا آنذاك بسبب الأحداث.

غير انه بعد هذا التطور المقبول اخذ معدل التضخم يرتفع بوتيرة سريعة في الفترة اللاحقة. فمن نحو 6.6% في الربع الرابع العام 2014م ارتفع إلى حوالي 30% في الربع الثالث من عام 2016م، وإلى نحو 26% في المتوسط في سنة 2017م، و بلغ حوالي 14% في عام 2018م. ثم سجل انخفاضا كبيرا في العام 2019م،انظر الملحق رقم (1) ، وأيضا، الجدول رقم(3). وفي هذه الأثناء وخاصة السنوات 2015 ـ 2018) التي تسارع فيها معدل التضخم كان حجم الإنفاق العام في تراجع، فحجم الإنفاق العام في عامي 2014 و 2015 انخفض بنحو30% قياسا بما كان عليه في عام 2012. وبلغ هذا الإنفاق في العام 2016 أقل من نصف حجمه في عام 2013. انظر الجدول رقم(3). وهنا يمكن استبعاد الصلة أو الارتباط بين التضخم والتوسع في النفقات العامة.فاتجاه المتغيرين بعكس ما تفترضه النظرية الاقتصادية.

الجدول رقم(3): تطور أهم المؤشرات الاقتصادية المتعلقة بهذه الدراسة

السنة	سعر الصرف الموازي(مقدر)	الإنفاق العام	عرض النقود M1	معدل التضخم	الرقم القياسي CPI
2010	1.40	54498.8	41321.2	ـــــ	129.8
2011	1.50	23366.1	53437.1	15.9	150.4
2012	1.50	53941.6	59213.7	6.1	159.6
2013	2.0	65283.5	64299.4	7.6	163.7
2014	3.0	43812.2	66,732.7	2.4	167.7
2015	4,0	43178.9	76,783.0	9.8	184.2
2016	5.0	28788.4	94,609.0	25.9	231.9
2017	7.5	32692.0	109089.1	25.8	297.9
2018	6.5	39286.4	108911.7	13.6	375.6
2019	4.5	45813.0	107614.5	−7.9*	264.6*

المصدر: من أعداد الباحثين بالاعتماد على النشرة الاقتصادية للمصرف المركزي الإعداد الثلاثة الأخيرة.*بيانات الربع الرابع غير متوفر بالنشرة الاقتصادية).

مقابل انخفاض الإنفاق العام، حدث تطور في العرض النقود، إذ ارتفع من نحو 67.7 مليار دينار في سنة 2014 إلى ما يزيد عن 94 مليار دينار في عام 2016م، وبلغ أكثر مئة مليار دينار في الأعوام(2017 ـ 2019م). وفقا للنظرية الاقتصادية تتسبب هذه الزيادة في ارتفاع الأسعار. لكننا نقلل من هذا التأثير لسبب وجيه يتعلق بالحالة الليبية الراهنة، هو النقص الشديد في السيولة النقدية، فنتيجة لهذا النقص لم يعد بمقدر الأفراد ــ خاصة أن أغلب القوى العاملة تتقاضى مرتباتها عن طريق المصارف ـــ التصرف في أرصدتهم. وهو الأمر الذي بكل تأكد يقلل أن لم يلغي تأثير زيادة عرض النقود على الأسعار.

يبقى العامل المؤثر في الأسعار في ليبيا خلال هذه الفترة هو سعر صرف الدينار مقابل العملات الأجنبية وخاصة (دولار، يورو، إسترليني). فالاقتصاد الليبي يعتمد بشكل كبير على الواردات، فالسلع المستوردة تشكل أكثر من 75% من سلة مؤشر أسعار المستهلك. وخلال هذه الفترة قيد البحث لم يستطيع المصرف المركزي تلبية احتياجات السوق من العملة الأجنبية عند السعر الرسمي وذلك نتيجة لتدني عائدات النفط المصدر الأساسي للعملة الصعبة في ليبيا. وكنتيجة لذلك اخذ سعر الصرف الموازي في الارتفاع، وبطبيعة الحال اتجه الموردون إلى هذه السوق الموازية للعملة لتلبية احتياجاتهم منها.

ونظرا للارتباط الوثيق بين مستوى الأسعار وسعر الصرف ـــ فارتفاع سعر الصرف ينتج عنه ارتفاع السلع المستوردة، كما هو معروف ـــ فقد كان للارتفاع المستمر في سعر الصرف (انخفاض قيمة العملة الليبية) أثر بالغا ـ من دون شك ـ على المستوى العام للأسعار وهكذا، نعتقد أن أغلب الزيادة في الأسعار في هذه الفترة قيد البحث والتي كانت واضحة منذ الربع الأخير من العام 2014م إنما ترجع إلى انخفاض قيمة العملة الليبية أمام العملات الأجنبية أكثر من أي عامل أخر من تلك العوامل المؤثرة على الأسعار في ليبيا في الوقت الراهن.فالانخفاض في قيمة الدينار الليبي أدى إلى ارتفاع تكلفة السلع المستوردة التي يعتمد عليها السوق الليبي بدرجة كبيرة.وبالتالي ترتفع الأسعار في السوق الليبي. وكلما زاد هذا الانخفاض في قيمة العملة الليبية زادت الأسعار ارتفاعا، ويمكن ملاحظة هذه العلاقة من الجدول رقم(3) حيث يظهر في الجدول أن الزيادة في سعر الصرف تصاحبها زيادة في المستوى العام للأسعار.

كما لا ننسى أن هناك العديد من السلع كانت مدعومة، والخدمات الصحية في الأغلب تقدها المؤسسات العامة. وغياب هذا الأمر من دون شك عاملا إضافيا ساهم في رفع الأسعار خلال هذه الفترة وخاصة في قفزتها الأولى.فمن غير المرجح أن تعود الأسعار إلى ذلك المستوى الذي كانت عليه قبل العام 2011م بسبب انحسار دور الدولة.

نخلص من هذا التحليل أن الأسباب الأساسية التي كانت وراء ارتفاع الأسعار خلال الفترة قيد البحث تتمثل في الأتي:

ـ ارتفاع سعر صرف الدينار الليبي (انخفاض قيمة الدينار) والذي أصبح يرتفع باستمرار منذ العام 2014م في السوق الموازنة نتيجة للأسباب التي سبق توضيحها.

ـ تخلي الدولة كليا عن دورها الذي كانت تضطلع به كمورد ومسوق ومسعر في نفس الوقت للعديد من السلع وبخاصة الأساسية، وأيضا، عدم قدرة الدولة ماليا(بسبب نقص العملة الصعبة) على مواصلة الدعم السلعي بشكله المعتاد للعديد من السلع خاصة الأساسية منها كالمواد الغذائية الرئيسية.

وأيضا، نضيف عامل ضعف الدولة في ظل هذا الانقسام وما نتج عنه من عدم قدرتها على مراقبة الأسعار والحد من التهريب وغير ذلك من الأمور التي من المفترض أن تقوم بها الحكومة في الأحوال العادية.

الخاتمـــــة

في الواقع أن دراسة التضخم والبحث في أسبابه تعد مهمة صعبة نظرا لأن هذه الظاهرة مركبة ومتعددة ، فأنواع التضخم ليست منفصلة عن بعضها البعض، بل هي مرتبطة ومتشابكة، ثم أن مقاييس هذه الظاهرة متعددة

ولكل من هذه المقاييس ما له وما عليه. كذلك، الأسباب أو العوامل التي تتسبب في هذه ظاهرة هي أيضا متعددة ومتداخلة.

وحاولت هذه الورقة البحثية دراسة ظاهرة التضخم في ليبيا خلال الفترة (2011 ـ 2019م) من أجل الوقوف على الأسباب الأساسية لهذه الموجة التصاعدية في الأسعار. وقد توصلت إلى الاستنتاجات التالية:

1 ـمن خلال الخلفية التاريخية للتضخم في ليبيا يمكن القول أن هذه الظاهرة في ليبيا قديمة نسبيا تعود إلى الثمانينات من القرن الماضي.

2 ـشهد مستوى الأسعار في ليبيا بالفترة المستهدفة(2011ـ 2019) تطور كبيرا، حيث تسارع مؤشر أسعار المستهلك محققا أرقاما قياسية، فبعد أن حقق زيادة قدرها حوالي16% في عام 2011م، سجل نحو 6.6% بالربع الرابع من العام 2014، ثم تجاوز 30% في الربع الثالث من عام 2016م،ونحو 26% في المتوسط في سنة 2017م، وحوالي 14% في عام 2018م. وبالمقارنة بسنة 2010 م نجد أن معدل الأسعار قد زاد بأكثر من الضعف في نهاية سنة 2018م.

3 ـبالنظر إلى توقيت هذه الموجة التضخمية في الاقتصاد الليبي ونمط تطورها،يمكن القول أنها ترتبط بدرجة كبيرة بسعر الصرف وذلك لاعتماد الاقتصاد الليبي على الواردات والتي تتزايد أسعارها ـــ كما هو معروف ـــ بانخفاض قيمة الدينار الليبي مقابل العملات الأجنبية.

هكذا، نخلص ــ كما يعتقد الباحثان ــ أن العامل الأساسي المسبب في الموجة التضخمية خلال الفترة قيد الدراسة إنما هو انخفاض قيمة العملة الليبية المستمر في السوق الموازية.

بناءا على هذه الاستنتاجات ، يكمن ابدأ مجموعة من المقترحات، تتمثل في الأتي:

1 ــ إن حل أي مشكلة اقتصادية يتطلب سياسة اقتصادية كلية تتخذها الحكومة. بالتالي، فأن النقطة الأولى الأساسية هي ضرورة الوصول إلى اتفاق سياسي تنبثق عنه حكومة توافقية واحدة لديها القدرة على اتخاذ القرارات والقدرة على تنفيذها.فلا يمكن أن تحل المشاكل الاقتصادية في ليبيا التي هي في الغالب ناتجة عن مشكل سياسي متأزم دون الوصول إلى حل لهذا المشكل السياسي.

2 المحافظة على قيمة العملة الليبية التي تتعرض لانخفاض مستمر، وذلك من خلال زيادة المعروض من العملة الأجنبية المقبولة دوليا في السوق الليبي خاصة أن كميات وأسعار النفط حاليا في تحسن.

يمكن في إطار سياسة رفع قيمة العملة الليبية العمل على تفعيل الشركة العامة للسلع (أو صندوق موازنة الأسعار) بحيث يتم استيراد السلع الغذائية الأساسية وتوزيعها عبر الجمعيات الاستهلاكية، وهو الأمر الذي بدوره سوف ينعكس ايجابيا على أسعار السلع الضرورية(ينخفض ثمنها) ومن ثم مستوى الأسعار بشكل عام.

3 ـ نعتقد بضرورة دعم دور الأجهزة الحكومية (كجهاز الحرس البلدي) لمراقبة الأسعار والحد من ارتفاعها,أيضا، الأجهزة الحكومية الأخرى التي يمكنها منع احتكار السلع والخدمات وتهريبها خارج الحدود وكذلك، المساعدة في تأمين هذه السلع والخدمات في المكان والزمان المناسبين للمواطن.

4ـ النقطة الأخيرة، التي نرى الأخذ بها هي ترشيد سياسات الإنفاق العام،وضبط نمو مستوى عرض النقود كون هذه العوامل تؤثر في الأسعار وان كنا حاليا في ليبيا نراها في مرتبة اقل من مرتبة سعر الصرف.

المراجـــع:ـ

1 ـ حمدي أحمد العناني، اقتصاديات المالية العامة، الدار المصرية اللبنانية، بيروت، 1992.

2 ـ رنييه، أ سيمون، أصول الاقتصاد الكلي، ترجمة، عبد الأمير إبراهيم، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، 1989.

3 ـــ مايكل ابدجمان،الاقتصاد الكلي، النظرية والسياسة، ترجمة محمد إبراهيم منصور،دار المريخ،الرياض،1999.

4 ـ كروبن،التضخم،ترجمة، محمد عزيز ، منشورات جامعة قاريونس،1981.

5 ـ خليفة عيسى، التغيرات في قيمة النقود،الآثار والعلاج في الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس، الأردن،2011.

6 ـ مخلوف مفتاح محمد، تقييم فعالية السياسة المالية في الاقتصاد الليبي، رسالة دكتوراه، غير منشورة، الأكاديمية الليبية،2015.

7 ــ مركز البحوث الاقتصادية ، فريق من الخبراء الليبيين لدراسة (التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1980 ـ 2007،) ، بنغازي ، ليبيا، 2008.

8 ــ عمر القيزاني، التضخم في الاقتصاد الليبي، دراسة تطبيقية للفترة(1970ـ2011)، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتصرف ،صفاقس، تونس،2014.

9 ـــ . مصرف ليبيا المركزي ، النشرة الاقتصادية ، أعداد مختلفة .

10 ـ هيئة توثيق المعلومات ، سلسة الرقم القياسي لتكاليف المعيشة ، 1970 ــ 2004

11 . الهيئة العامة للمعلومات، التقرير الأول حول التضخم في الاقتصاد الليبي، ليبيا، 2008. 12 مجموعة من الخبراء الليبيين، الاقتصاد الليبي دراسة متأنية والحلول اللازمة، خلال الفترة (1975 ـ 1994)، جامعة بنغازي ، ليبيا، بنغازي ، صيف 1994.

13. المركز العراقي للإصلاح الاقتصادي، ندوة عن التضخم في العراق،2006، مجلة الإصلاح الاقتصادي،

14ـ صندوق النقد الدولي، دراسة عن التضخم في ليبيا،2013، موقع بشبكة الانترنت.

15- M. Semudram, Tan.Euchye, The Monetarist Versus Neo – keneianconterversy over Inflation, Indian Economic Journal. Malaysian Eviolence, 1992.

16- DhaneshwarGhuro, Effect of MacroeonomicPolicles On Income and out put Growth, in Flation(voi 17, jornal of policy modelig.sub – sharan Africa, August 1995.

الملاحق

الملحق رقم (1): الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2010 ـــ 2019)

السنة	2010	2011	Q1 الربع الأول	Q2 الربع الثاني	Q3 الربع الثالث	Q4 الربع الرابع	2012	Q1 الربع الأول	Q2 الربع الثاني
مواد غذائية ومشروبات وتبغ	153.5	178.5	158.2	171.4	189.9	194.5	171.8	170.2	166.9
الملابس والأقمشة والاحذية	106.8	120.8	107.8	109.3	126.9	139.1	141.1	135.4	135.6
السكن ومستلزماته	109.7	122.6	109.7	112.1	126.4	142.4	149.6	147.7	148.3
أثاث المسكن	99.6	122.9	101.1	115.1	131.0	144.3	142.9	143.4	144.7
العناية الصحية	134.0	202.1	153.9	200.5	222.6	231.5	217.4	222.6	218.7
النقل والمواصلات	136.7	149.2	135.2	145.6	155.6	160.6	160.7	160.2	160.2
التعليم والثقافة والتسلية	105.3	110.4	105.0	108.5	110.5	117.5	121.9	124.3	122.1
سلع وخدمات متفرقة	132.3	162.4	144.6	162.3	169.1	173.4	162.9	171.1	163.9
الرقم القياسي العام لنفقة المعيشة	129.8	150.4	133.0	143.5	158.3	167.0	159.6	158.9	157.2
معدل التضخم العام	2.4	15.9	3.3	11.1	22.1	26.8	6.1	19.5	9.5

2015	Q4 الربع الرابع	Q3 الربع الثالث	Q2 الربع الثاني	Q1 الربع الأول	2014	Q4 الربع الرابع	Q3 الربع الثالث	Q2 الربع الثاني	Q1 الربع الأول	2013	Q4 الربع الرابع	Q3 الربع الثالث
214.7	201.7	189.5	177.5	176.1	186.2	178.6	181.2	177.3	175.7	178.2	174.9	175.2
179.0	152.3	146.2	146.2	149.7	148.6	150.3	153.0	151.5	150.7	151.4	147.5	146.0
162.1	162.9	159.5	158.9	158.5	159.9	158.5	157.8	155.2	155.8	156.8	152.5	149.9
148.5	145.6	143.7	141.9	143.2	143.6	144.2	143.9	143.8	142.6	143.7	142.0	141.4
228.3	219.9	210.1	209.2	209.2	212.1	210.6	210.6	209.7	207.2	209.5	213.4	215.0
164.4	164.6	166.4	162.4	162.4	163.9	162.4	162.1	159.5	161.4	161.4	161.7	160.5
134.4	124.9	124.1	124.9	124.9	124.7	124.9	123.9	124.1	118.9	123.0	119.3	121.7
186.3	160.9	152.6	150.7	149.4	153.4	151.5	150.6	152.8	156.4	152.8	157.2	159.5
184.2	175.3	168.7	163.6	163.2	167.7	164.4	165.3	162.9	162.3	163.7	161.3	160.9
9.8	6.6	2.1	0.4	0.6	2.4	1.9	2.7	3.6	2.1	2.6	-3.4	1.6

Q3 الربع الثالث	Q2 الربع الثاني	Q1 الربع الأول	2017	Q4 الربع الرابع	Q3 الربع الثالث	Q2 الربع الثاني	Q1 الربع الأول	2016	Q4 الربع الرابع	Q3 الربع الثالث	Q2 الربع الثاني	Q1الربع الأول
382.8	367.4	323.9	376.6	293.5	287.4	272.0	261.8	278.7	241.5	210.8	205.2	201.4
332.7	318.6	301.0	325.0	286.5	274.2	243.4	215.5	245.9	205.5	191.4	168.2	151.1
172,7	171.0	170.3	172.0	169.0	167.3	166.3	166.0	167.2	165.3	159.5	159.3	164.3
332.8	319.2	306.8	325.9	296.2	272.1	207.9	205.9	245.5	152.6	149.9	145.9	146.6
374.9	366.2	345.4	367.1	334.8	311.1	303.5	282.6	308.0	238.4	229.4	225.0	220.5
213.8	204.8	195.9	209.2	189.0	182.1	178.7	176.2	181.5	165.9	163.9	163.7	164.1
277.3	260.1	250.0	270.7	221.3	190.3	156.3	155.3	180.8	146.4	141.3	124.9	124.9
414.2	402.1	387.0	407.3	269.0	275.9	232.7	225.7	250.8	207.8	194.9	177.3	165.3
242.1	235.1	219.0	238.7	249.6	239.9	222.8	215.3	231.9	199.4	184.0	177.8	175.6
23.2	29.7	23.9	28.5	25.2	30.3	25.3	22.6	25.9	13.7	9.1	8.7	7.6

Q4 الربع الرابع	Q3 الربع الثالث	Q2 الربع الثاني	Q1 الربع الأول	2019	Q4 الربع الرابع	Q3 الربع الثالث	Q2 الربع الثاني	Q1 الربع الأول	2018	Q4 الربع الرابع
—	561.5	594.4	619.1	511.7	410.7	437.9	431.8	428.4	427.2	432.1
—	380.8	393.1	392.7	388.9	368.2	359.7	348.2	350.3	356.6	347.8
—	173.3	166.5	156.0	165.8	174.0	173.7	173.0	172.7	173.4	174.0
—	333.3	336.6	272.4	314.1	353.0	354.3	345.6	342.1	348.7	344.7
—	307.9	301.8	301.4	303.7	398.6	397.9	390.9	385.9	393.3	381.7
—	262.3	265.6	240.6	256.2	222.7	224.9	221.1	218.2	221.7	221.1
—	586.2	587.4	588.9	587.5	287.3	286.3	283.0	282.5	284.8	287.4
—	614.0	672.2	628.2	638.1	445.3	451.5	444.8	428.1	442.4	425.9
—	263.2	267.9	262.8	264.4	265.1	278.6	269.6	267.4	270.2	258.8
—	-5.6	-0.6	-1.7	-7.9	2.4	15.1	14.7	22.1	13.6	26.6

المصدر: مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة.
*بيانات الربع الرابع / 2019 غير متوفر بالنشرة الاقتصادية.